



مجلس التنمية الصناعية الدورة الأربعون

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد تشو هيون (جمهورية كوريا)
الرئيس: السيد تشوداي (هنغاريا)

المحتويات

الفقرات	بند جدول الأعمال
١	افتتاح الدورة..... -
٣-٢	انتخاب أعضاء المكتب..... ١
٩-٤	كلمة الرئيس المؤقت..... -
١٤-١٠	كلمة الرئيس..... -
١٥	إقرار جدول الأعمال..... ٢
٤٠-١٦	كلمة المدير العام..... -
٨٣-٤١	كلمات الوزراء..... -
٨٥-٨٤	تنظيم الأعمال..... -

هذا المحضر قابل للتصويب.

ويجب أن تُقدّم التصويبات بإحدى لغات العمل، وأن توضع في مذكرة، و/أو تدرج أيضا في نسخة من المحضر. كما يجب أن تُرسل إلى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, room D0771. ويمكن أن تُقدّم التصويبات في غضون سبعة أيام من تاريخ تلقي المحضر أو تاريخ اختتام الدورة، أيهما أبعد. وستصدر بعد نهاية الدورة، في ملزمة موحدة، أيّ تصويبات لحاضر جلسات هذه الدورة.

260613 V.12-57641 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

افتتاح الدورة

١ - الرئيس المؤقت: أعلن افتتاح الدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - الرئيس المؤقت: قال إنه تلقى الترشيحات التالية: السيد بالاج تشوداي (هنغاريا) لمنصب الرئيس؛ والسيد محمود حسن الأمين (السودان) والسيد تسوتومو أوساوا (اليابان) والسيدة آنا تيريسا دِنغو بينافيديس (كوستاريكا) لمنصب نواب الرئيس؛ والسيدة سوبا تانغكيثيون (تايلند) لمنصب المقرر.

٣ - وانتخب المرشحون بالتزكية.

كلمة الرئيس المؤقت

٤ - الرئيس المؤقت: هنأ الرئيس الجديد وباقي أعضاء المكتب وتمنى لهم النجاح في عملهم.

٥ - وقال بصفته الرئيس المنتهية ولايته إنه لشرف وامتنياز كبير أن عمل رئيساً للمجلس، وأعرب عن خالص امتنانه للدعم القوي والبناء الذي حظي به خلال ولايته، خاصة بالنظر إلى ثقل عبء العمل. وقد ركّز كرئيس للمجلس على تيسير الحوار الشفاف والشامل فيما بين الدول الأعضاء، في أطر منها إطار الفريق العامل غير الرسمي الذي تأسس لتقديم التوجيه بشأن مستقبل اليونيدو وبرامجها ومواردها. وقد جرى منذ الدورة السابقة للمجلس عدد من الأحداث التاريخية والمهمة داخل اليونيدو وخارجها، من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، ومنتدى بوسان الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونات، والمائدة المستديرة حول موضوع "آسيا بحلول عام ٢٠٥٠" التي نظمتها اليونيدو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والمعرض

العالمي المقام حالياً للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد كان لهذه الاجتماعات أثر كبير على اليونيدو بأن بيّنت المواضيع التي ينبغي أن تركز جهودها عليها.

٦ - وأردف قائلاً إن اليونيدو شهدت نقطة تحول بتعيين المدير العام السيد يومكيلا ممثلاً خاصاً للأمين العام لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع. وأكد أن من الضروري أن تستمر المنظمة في العمل بكفاءة رغم أية تغييرات على مستوى القيادة. ولهذا، فهو قد عقد مناقشات غير رسمية بغية الوصول إلى أساس لتوافق في الآراء بشأن انتقال القيادة. وسوف يُتّ في عملية اختيار المدير العام الجديد خلال الدورة الحالية للمجلس.

٧ - ومضى يقول إنه تساءل عند تولّيه المنصب عن التحديات والفرص التي تواجه اليونيدو، وكيفية زيادة أهميتها وكيفية تمييزها عن سائر المنظمات الدولية. وهذه مسائل ترتبط بصورة وثيقة بصحة السياسات الصناعية وقدرة اليونيدو على الاستمرار في ظل ظروف التقشّف المالي ومساهمة المنظمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير التجارب إلى أن الأولويات المواضيعية الثلاث للمنظمة تمنحها موضعاً متميزاً. ومن دلائل الاعتراف الدولي بأهمية المنظمة عدد من التقييمات الدولية المستقلة، والتعاون التقني المتزايد الذي تقدمه المنظمة، وحشد الموارد المالية. أمّا المسألة المطروحة حالياً فهي كيفية تبسيط استراتيجية اليونيدو على أفضل وجه استناداً إلى أولوياتها وتوقعات المجتمع الدولي. وأضاف أن الكثير من الأفكار طُرحت بشأن طريقة تحقيق هذا التبسيط، وأعرب عن أمله في أن تُمكن دورة المجلس الحالية هذه الأفكار من أن تؤتي ثمارها في المستقبل القريب.

٨ - واختتم كلمته بتوجيه الشكر إلى جميع الوفود والأمانة وأعضاء المكتب على مساعداتهم القيمة التي جعلت فترة تولّيه للرئاسة مثيرة للاهتمام. وتمنى لأعضاء المكتب الجدد وجميع الوفود كل التوفيق في الدورة الأربعين.

٩ - السيد تشوداي (هنغاري): تبوأ الرئاسة.

كلمة الرئيس

١٠ - الرئيس: أعرب عن امتنانه لأعضاء المجلس لانتخابه لرئاسة الدورة الأربعين. وتوجّه بالشكر للرئيس وأعضاء المجلس المنتهية ولايتهم على مساهماتهم المهمة.

١١ - وأردف قائلاً إنَّ اليونيدو تقف على مفترق طرق، وهو ما لا ينبغي اعتباره تحدياً فحسب وإنما أيضاً فرصة تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية استغلالها لصالح المنظمة. وتوجّه بالشكر للرئيسين المشاركين للفريق العامل غير الرسمي، وهما السيدة دِنغو بينافيديس من كوستاريكا، والسيد غروف من سويسرا، على جهودهما المستمرة لتيسير النقاش.

١٢ - وأعرب عن رغبته في أن يكون هناك انتقال سلس ومنظم على المستوى التنفيذي في اليونيدو، وقال إنه على ثقة من أن بإمكان جميع الدول الأعضاء العمل معاً لضمان تحقيق هذا الانتقال.

١٣ - واستطرد قائلاً إنه وإن كان المجلس لن يتناول مقترحات البرنامج والميزانية في دورته الأربعين، فلا بد من مراعاة الموارد المتاحة أمام اليونيدو عند النظر في مختلف البرامج والعمليات.

١٤ - واختتم كلمته بمناشدة المندوبين مساعدة المكتب على إدارة الدورة بطريقة عملية بإبقاء الكلمات موجزة ومختصرة.

إقرار جدول الأعمال (IDB.40/1/Rev.1 و Rev.1/Add.1)

١٥ - أقرَّ جدول الأعمال المؤقت (IDB.40/1/Rev.1).

كلمة المدير العام

١٦ - السيد يومكيلا (المدير العام): عبّر عن امتنانه لأعضاء المكتب المنتهية ولايتهم، وبخاصة الرئيس. وقال إنَّ الدورة

السابقة قد أُديرَت بطريقة بناءة بفضل التزام السيد تشو هيون وقيادته، وشكر الرئيس السابق على استشارته له في عدد من المسائل.

١٧ - وهنأ الرئيس الجديد وأعضاء المكتب الجدد على انتخابهم، وأعرب عن ثقته في نجاح المجلس، بلا شك، في إنجاز عمله بقيادة السيد تشوداي.

١٨ - وقال إنه قلماً رأى جدول أعمال للمجلس مليئاً بالتحديات يمثل هذا الشكل. وأكد أنَّ المنظمة ستستخذ، خلال الدورة الأربعين، مزيداً من الخطوات نحو وضع توجّه استراتيجي جديد وأنها ستنتظر في عملية اختيار خليفته. وأفاد بأنَّ كلا الإجراءين سيكونان حاسمين في تحديد مستقبل اليونيدو، وأنها أتاحا له أيضاً فرصة للتأمل ملياً في المدة التي قضاها مديراً عاماً للمنظمة.

١٩ - وأضاف قائلاً إنَّ الانتقال إلى إدارة جديدة يستدعي إلى الذاكرة أول حضور له مديراً عاماً للمنظمة في دورة المؤتمر العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وعقب انتخابه قبل ستة أشهر من ذلك، طُلب منه التحدث بصورة عفوية أمام المجلس. وقد تحدث وقتها بحماس عن والدته وقرينته في سيراليون وطموحاته بأن يغيّر حياة من يعوقهم نقص المياه والطاقة والفرص الاقتصادية والأمل عن التقدم. وأضاف أنَّ الصحافة استشهدت بتلك الكلمة أكثر من الكلمات التي ألقاها فيما بعد، والتي كانت أكثر تحليلاً وتنظيماً. وعلاوة على ذلك كانت المنظمة قد خرجت لتوّها من فترة صعبة وطويلة من إعادة الهيكلة على يد سلفه، وكان لا بدّ من توخّي الحيلة الشديدة عند القيام بالمزيد من التغييرات المؤسسية. وهو، بصفته المدير العام المعين حديثاً، كان يعلم ما يواجهه من إغراء بإدخال تغييرات جوهرية على المنظمة، ولكنه كان حريصاً على ألا يفعل ذلك. وفي دورة المؤتمر العام التي عُيِّنَ خلالها، كانت الدول الأعضاء قد أقرّت لتوّها بيان

كثيراً من الوقت مع باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وقال إنه لا يمكن للبلدان الصغيرة كسر حلقة الفقر إن لم تشارك في التجارة العالمية، وأضاف أنه شهد نتائج إيجابية في آسيا التي ركزت على الصناعات الكثيفة الاستخدام للعمالة والتجارة مع بقية أنحاء العالم بغرض إخراج مئات الملايين من البشر من الفقر. وإضافة إلى إنشاء فرع جديد للتجارة، أنشأ فرعاً للطاقة، مدركاً أن البلدان لن تتمكن دون طاقة من الازدهار أو التعامل مع تغير المناخ.

٢٤- وأعرب عن يقينه، في استحضار بيان الرؤية الذي قدّمه، من أن فريقه اختار الموضوعات الصحيحة وحدد بشكل سليم الشراكات أساساً للنمو المستقبلي ولأهمية اليونيدو. كما أعرب عن سرور الفريق لتحقيق إنجازات تجاوزت بكثير طموحاته لعام ٢٠٠٥. وأفاد بأن النجاحات الكبرى التي حققها الفريق مؤخراً، وهي تشمل تنظيم منتدى للطاقة الخضراء والعمل على بناء القدرات التجارية والجهود الرامية إلى إدراج موضوع الطاقة في جدول أعمال التنمية العالمي، تعزى بصورة كبيرة إلى تحقيق توازن دقيق بين العديد من الوظائف. فقد جمع الفريق بين التعاون التقني؛ وخدمات البحوث والتحليل والاستشارات المتعلقة بالسياسات؛ ووضع المعايير والامتثال لها والاجتماعات والشراكات. وأقرّ الفريق أن المنظمة تمتلك قوة محفلية بعضويتها التي تضم ١٧٢ دولة. ويبقى السؤال حول كيفية استخدام مهاراتها وقوتها المحفلية في إيجاد دينامية جديدة للتصنيع وتجاوز السبل التقليدية.

٢٥- وواصل كلامه قائلاً إن البعض سعى على مدار ٢٠ عاماً لإقناع العالم بأن الأسواق هي التي تقرر كل شيء وإنه لا ضرورة لوجود وكالة تابعة للأمم المتحدة تركز على الصناعة. وأعرب عن سروره لعدم قبوله بهذا الرأي ولتلقيه دعم كثير من الدول الأعضاء في ذلك. وقد بدأ الناس يعربون عن رغبتهم في العودة إلى الأساسيات. فالقطاع الإنتاجي

الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد. وهو ما اعتبره تصويتاً على الثقة، وسعى لاستكمالها بإصدار بيان ذي توجه عملي. وفي عام ٢٠٠٥، وضع رؤيته المستقبلية لليونيدو، واثقاً من أن المنظمة ستفوق على نفسها.

٢٠- وأردف يقول إنه كان يعلم بضرورة بناء شراكات خارجية قوية وتطوير قدرات الموارد البشرية في اليونيدو بغية تعزيز البرامج. فكون اليونيدو منظمة صغيرة يمنحها ميزة، إذ بإمكانها التركيز وتطوير ميزتها النسبية وتحديد الطرائق التي يمكنها من خلالها التأثير على جدول الأعمال العالمي. ولكنه أدرك أيضاً أن على المنظمة بناء تحالفات استراتيجية مع البلدان والمؤسسات والوكالات ذات الصلة.

٢١- واستمر قائلاً إن جدول أعماله تضمن بالتالي ثلاثة أهداف واضحة، وهي تكثيف التعاون مع الدول الأعضاء؛ وزيادة الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص واجتماع المديني؛ وتعزيز التزام موظفي اليونيدو واستجابتهم.

٢٢- وفيما يتعلق بالتركيز البرنامجي، أضاف أنه اختار أيضاً ثلاثة أهداف واسعة، وهي تحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بغية إقامة مجتمعات محلية اقتصادية والحد من الفقر؛ وبناء القدرات التجارية للدول النامية؛ وتعزيز سبل الوصول إلى إمدادات الطاقة المتجددة والخبرات، والتكنولوجيات والمعارف المتعلقة بالصناعات الصديقة للبيئة.

٢٣- ومضى يقول إنه سارع، تحقيقاً لذلك الغرض، بإنشاء فرعين جديدين، أحدهما يُعنى ببناء القدرات التجارية والآخر يُعنى بالطاقة. وخلال السنوات الثلاث الأولى من عمله مديراً عاماً، أتهم بأنه كان يسعى لتحويل اليونيدو إلى منظمة للتجارة. وكان الشعار الشهير في تلك الفترة هو: "ينبغي للناس العمل في التجارة للخروج من الفقر"، وكان قد أمضى

دول العالم ومكافحة الفقر، والتعامل في الوقت ذاته أيضا مع الاستدامة. وقد أدرك أن قاعدة المعارف والنقاشات التي تشهدها اليونيدو يجب أن تشمل الجميع. فيجب أخذ كل الآراء في الاعتبار، نظرا لتغير واقع الحال.

٢٧- واستطرد قائلا إنَّ العمل على إقامة علاقات جديدة وتعزيز العلاقات القائمة وتوسيع قاعدة الجهات المانحة كان سياسة مدروسة. فمنذ عام ٢٠٠٥، حصلت اليونيدو بالفعل على تمويل من جهات مانحة متعددة الأطراف على نطاق غير مسبوق. واشتد التعاون مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى الحد الذي أصبحت فيه اليونيدو شريكا أساسيا في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وقد قامت اليونيدو خلال الشهر الماضي بدور أساسي في مؤتمر أيام التنمية الأوروبي المرموق. ولطالما طوّرت بالفعل علاقات في مجال بناء القدرات التجارية، وهي تتطلع حاليا إلى العمل مع مختلف البلدان والوكالات في مسائل الصناعة الخضراء.

٢٨- وقدم مثالا جيدا على الشراكات الاستراتيجية يتمثل في تعاون المنظمة مع الاتحاد الأوروبي، حيث زادت قيمة هذا التعاون من ١٥ مليون دولار إلى ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار. وأضاف أنه خلال العامين أو الثلاثة أعوام الأولى لتوليّه منصبه، لم يتحدث عن الجوانب المالية للبرامج وإنما سعى إلى فهم الطريقة التي تنظر بها الدول المعنية بالتصنيع إلى العالم: فالقضية ليست السعي للحصول على المال بغرض التعاون التقني، وإنما فهم ديناميات التصنيع وطبيعة مؤسسات التمويل. ويمكن لليونيدو بعدها، باعتبارها وكالة محايدة، الجمع بين هذين الجانبين.

٢٩- واسترسل يقول إنَّ شراكات أقيمت داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وغيرها، لتحليل عدد من المشاريع المفيدة وإنشاء مؤسسات

هام، وما تتاجر الدول الفقيرة فيه هام أيضا، فإذا لم تتاجر سوى في السلع، فإنها ستظل فقيرة. وقد أظهرت آسيا ضرورة التطور التكنولوجي، وأهمية النظر إلى الصناعة التي تعد مصدرا رئيسيا للتلوث، بغية التكيف مع ندرة الموارد وتغير المناخ. وتتحمل الأمم المتحدة، بصفتها مجتمعاً من الدول، مسؤولية تحليل الوقائع والتصدي للمعتقدات القائمة، تماما مثلما قرّرت اليونيدو أن تفعل في عام ٢٠٠٥.

٢٦- وفيما يتعلق بالشراكات، وبخاصة مع الدول الأعضاء الجديدة، أكّد على حاجته إلى الدول الأعضاء وأنَّ الكثير من المندوبين السابقين استضافوه في عواصم بلادهم. وقد شهدت السنوات الأخيرة اتساعاً في قاعدة الجهات المانحة. كما شهدت تعزيزاً للعلاقات بعدد من الجهات المانحة المعروفة، شملت إسبانيا وألمانيا وإيطاليا والبحرين وفرنسا والنرويج والنمسا، التي هي الدولة المضيفة، كما شملت، من خلال الصندوق الإسباني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تركيا والسويد وسويسرا. وقد زادت أيضا المشاركة مع اليابان خاصة بشكل كبير جدا. فخلال العامين الماضيين فقط قدمت اليابان أكبر منحة في تاريخ اليونيدو من ميزانيتها التكميلية. وزاد أيضا التعاون من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، وبدأت شراكة واسعة النطاق معنية بالصناعة الخضراء. وظهرت أيضا علاقات جديدة بالاتحاد الروسي وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والصين وفنلندا ونيجيريا والهند، وغيرها. وأفاد بأنَّ الاتحاد الروسي قرّر، خلال زيارته الأولى له، تقديم تبرعات كبيرة إلى اليونيدو. وأوضح أنه كان قد وضع سياسة مدروسة للعمل مع اتحاد دول بركس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا)، فقد زار خلال عامه الأول الهند والصين. وفي الوقت نفسه، تُطبق البلدان الآسيوية والخليجية القواعد الاقتصادية التقليدية وتستخدم نظم الإنتاج بطريقة مختلفة للتعامل مع حقيقة جديدة هي أنَّ عليها اللحاق بباقي

تركيز اليونيدو يظل منصبا على تخفيف الآثار، مع اعتماد الصناعة الخضراء، باعتبارهما من أعمدة المنظمة.

٣٠- وتكلم عن الشراكات الخاصة فقال إنها ذات أهمية بالغة في تدريب الموارد البشرية وإيجاد فرص العمل. فقد كانت اليونيدو فيما مضى تأخذ حذرهما من الشركات الكبرى، ولكنها إذ أرادت أن تصبح وكالة دينامية تعمل على تخليص الناس من الفقر، أصبح من الواجب عليها العمل مع شركاء أقوى من قبيل مجموعة مترو (Metro Group) أو - بعد توقيع مذكرة تفاهم منذ أسبوعين فقط - مع مجموعة لويس دريفوس (Louis Dreyfus) وهي من كبريات الشركات في مجال تجارة التجزئة. فهذه الشركات الكبرى تقيم سلاسل للتوريد. ولا يمكن للبلدان الصغيرة أن تنمو دون أن تكون جزءا من سلاسل التوريد العالمية.

٣١- وتحدثت عن موطن قوة آخر لدى اليونيدو، وهو منشوراتها، ومن أوائل هذه المنشورات كتاب عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأفاد بأن اليونيدو تستضيف خلال هذا الأسبوع الأمم المتحدة بكاملها من خلال مؤتمر عالمي عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ودكر بأنه خلال عامه الأول مديرا عاما تلقى الدعم من رئيس وزراء الهند مانموهان سينج في شكل هبة قدرها ٣ ملايين دولار بعد محادثة استغرقت عشر دقائق. كما أنه سافر إلى الصين والبرازيل. وقد أثمر تركيز المنظمة على الطاقة، حيث اتخذ مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المنعقد حاليا في فيينا الطاقة موضوعا له.

٣٢- وأشار إلى الزيادة في نسبة تحصيل الاشتراكات المقررة، قائلا إنها تبرهن على ثقة الدول الأعضاء في اليونيدو: حيث ارتفعت نسبة التحصيل إلى ٩٠ في المائة بعد أن كانت تقارب ٧٠ في المائة عند توليه منصبه. وعادت البرازيل والمكسيك والأرجنتين إلى المشاركة في المنظمة بكامل قوتها. وتعمل أوكرانيا ودول أخرى مع اليونيدو على وضع خطط للسداد.

من قبيل المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهو الأول من نوعه في غرب أفريقيا. وتبحث الشراكة القائمة بين مؤسسة Itaipu Binacional والبرازيل عن المصادر المختلفة للطاقة، ومنها الطاقة الأحيائية والمائية. وقد أسفر مشروع مشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن إنشاء معهد للطاقة الشمسية في مقاطعة غانسو بالصين بتكلفة ٥٢ مليون دولار، وهو ما سيؤدي على الأرجح إلى أن تصبح هذه المنطقة أكبر مورد للطاقة الشمسية في العالم. وأعرب عن فخره باستكمال المشروع رغم أن مذكرة التفاهم وقّعت قبل خمس سنوات فقط. وقد تنافست اليونيدو وبرنامج البيئة مع جميع الوكالات داخل الأمم المتحدة وخارجها عندما طالبت المفاوضات المتعلقة بالمناخ بإنشاء مراكز جديدة لتكنولوجيا المناخ، وكان العطاء الذي قدمه معا هو الأنجح استنادا إلى تقييمات مستقلة. وفي حين قال البعض خلال السنوات الثلاث الأولى من توليه منصبه إنه يركز بشكل أكثر مما ينبغي على التجارة، فقد قيل بدءاً من السنة الرابعة إنه يبالغ في التركيز على الطاقة والبيئة. ولكن هذا المسار كان حتميا بسبب الواقع الذي كان يراه استنادا إلى التحليل والخبرة؛ وقد عاد هذا بالفائدة على اليونيدو. فقد ارتفع التعاون التقني في مجال الطاقة من ٢٠ مليون دولار إلى ١٠٠ مليون دولار. وبالرغم من صغر حجم اليونيدو، فقد اعترف بها بحلول ٢٠٠٧ بأنها الوكالة الرائدة في مسائل الطاقة. وينبغي أن تستمر المنظمة في الاعتماد على مواطن قوتها باعتبارها وكالة صغيرة تحفيزية قائمة على المعرفة. وتحدث عن الجودة فقال إنها أهم من الحجم: فاليونيدو لديها أفضل المعلومات وأفضل الشركاء ولا تخشى من مواجهة الأساليب التقليدية. وردا على أحد التقييمات التي أشارت إلى أن اليونيدو لا تقوم بالكثير في مجال التكيف، قال إن هذا كان خيارا استراتيجيا؛ فقد تتناول وكالات أخرى قضايا الغابات والمناطق الساحلية، إلا أن

هناك مشكلة عند مغادرته لأنه بنى فريقا من ٣٠٠ أو ٤٠٠ شخص يعرفون ما عليهم فعله ويتمتعون بدرجة عالية من المهنية. والخطر الوحيد هو أن تحاول المنظمات الأخرى اقتناص موظفي اليونيدو. وأشار إلى أنه كان على تواصل مستمر مع مجلس الموظفين، وأنه يُثني على رئيس المجلس.

٣٥- وأردف يقول إن كل دولار تجمعه اليونيدو للتعاون التقني كانت حكومة البلد المعني تساهم بمقابلة بدولارين أو ثلاثة. وقد طلب عدد من الجهات المانحة أن يقدم البلد المعني المساهمة نفسها المقدمة من الجهة المانحة. فالدعم المالي هام أيضا لإحداث تأثير. وذكر موطن قوة آخر في فريقه الإداري وهو تطوير المديرين لبرامجهم مع مرور الوقت على أساس التحليل الدقيق. وأشار إلى أن هذا النهج سوف يستمر.

٣٦- واسترسل قائلا إن أحد الأنشطة الرئيسية الأخرى للمنظمة هو استخدام قوتها الخفية: فهي تُتيح جمع كل الجهات كمجتمع من البلدان يمكن فيه تبادل الأفكار. وتستخدم اليونيدو هذه الاجتماعات أيضا منبرا لها. ولهذا فهي تقوم بدور رئيسي في جميع المفاوضات، من قبيل المفاوضات التي تدور خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتساعد اليونيدو أيضا الدول على تنظيم مؤتمرات في بلدانها، بغية التأثير في بعض الأحيان على صناعاتها أو تشجيع معايير الاستدامة لديها، مثلما حدث في إكوادور وبيرو. وقد عُقدت اجتماعات للترويج للنمو الأخضر في بولندا وألمانيا، وسوف تُعقد اجتماعات من هذا القبيل في فرنسا وجمهورية كوريا. ويُعقد مؤتمر قمة دلهي للتنمية المستدامة سنويا في الهند. وتهتم هذه الاجتماعات بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، فإذا استمرت المصانع في استخدام المواد الخام كما تفعل حاليا، فستعاني النظم الإيكولوجية في الحالات التي يتم فيها قطع مزيد من الأشجار، على سبيل المثال، أو استخدام الزئبق في المناجم. وكانت اليونيدو قد أصدرت في عام ٢٠١١ منشورا عن كفاءة

٣٣- ومضى يقول إن جودة العاملين ستكون من أهم التركات التي سيخلفها للمنظمة؛ فقد عُيّن قرابة ٢٠٠ موظف تقني خلال مدة خدمته، وهو ما يمثل تغييرا بنحو ٧٠ في المائة. وقد كان هذا التجديد سياسة مدروسة: فالمؤسسات أيا كانت، تعلم أن موردها الحقيقي يتمثل في الموارد البشرية. وقد أُعيد تصميم عملية الاختيار لتصبح أكثر شفافية، ووضعت سياسة معنية بالمساواة بين الجنسين، وحُدد مركز تنسيق للأخلاقيات والمساءلة بهدف تعيين أفضل العقول في المنظمة، كبر عمرها أم صغر، واعتمدت سياسة التنقل الميداني للتشجيع على العمل في الميدان. واستطرد قائلا إن الخدمة في فيينا أسهل، ولكن من المهم أن يعمل الموظفون في الميدان وإلا تحولوا إلى نخبة أكاديمية. وإذا كان الهدف حقا هو القضاء على الفقر، فينبغي تشجيع الموظفين على قضاء بعض الوقت في سيراليون أو مقاطعة غانسو بالصين أو كومبكاتور بالهند. وأوضح أن الفقر بالنسبة له ليس أمرا مجردا: بل يخص أمه وأخواته وإخوته. فينبغي أن يذهب الموظفون إلى المصانع، ليس في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا فحسب، وإنما في آسيا وأفريقيا أيضا، ليشاهدوا على الواقع كيف تتغير الصناعة، وإلا أصبحوا فنيين إداريين.

٣٤- وأعرب عن سعادته لحسن تواصله مع الموظفين: فقال إنه عقد لقاءات مفتوحة أكثر من سابقه، وناقش مع الموظفين في فرادى الفروع نهجهم المتعلق بالطاقة أو التجارة، وأعلمهم بما يحدث في البلدان الأخرى. وقد التقى شخصا بكل موظف جديد في المنظمة. كما عقد اجتماعات فصلية كانت تضم ٢٠ موظفا دون حضور رؤسائهم لاستشعار نبض المنظمة. وأدخل نظام تقييم الأداء الشامل (٣٦٠ درجة). الذي يمكن من خلاله تقييم موظفي اليونيدو من قبل أقرانهم، والرؤساء من قبل رؤوسائهم. وفي هذا السياق، أكد أن اليونيدو لديها بعض أفضل المديرين في العالم، وأنه لن تكون

لمكافحة الفساد خارج فيينا. ويحضر المؤتمر العام لليونيدو ما بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ شخص، ولكي تكون اليونيدو منظمة شاملة حقاً، فينبغي لأعضائها أن يروا أقاليم أخرى. وقال إنه سعيد برغبة بيرو في التصدي لهذا التحدي؛ ويحلم بأن يطلب أحد البلدان الآسيوية استضافة المؤتمر بعد أربعة أعوام، ثم أحد البلدان الأفريقية بعد أربعة أعوام أخرى.

٤٠ - وفي ختام كلمته لفت الانتباه إلى الإجراء المتوخى لاختيار خليفته: فقال إن آخر موعد لتلقي الترشيحات هو ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وسوف يُعقد في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣ منتدى يمكن فيه تقييم المرشحين. وبعد ذلك ستجري الانتخابات في حزيران/يونيه. ولم يتحدد بعد ما إذا كانت ستُعقد دورة خاصة للمؤتمر العام يُعين خلالها المدير العام، أو إذا كان المجلس سيعين مديراً عاماً بالنيابة حتى موعد انعقاد الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

كلمات الوزراء

٤١ - السيد كاستيلو بارانتس (وزير العلاقات الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا): أثنى على المدير العام لقيادته والتزامه مما أسهم بشكل كبير في نجاح المنظمة، وقال إن المجلس يجتمع في وسط وضع عالمي معقد. فالأزمة المالية الدولية مستمرة في عدد من الاقتصادات الكبرى، مما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين في الأسواق. إلا أن الكثير من البلدان النامية مستمر في بذل جهوده للقضاء على الفقر وعدم المساواة، مما أسفر عن تحقيق نتائج متميزة. ومع تزايد احتياجها من الطاقة كل عام تزداد الحاجة إلى سياسات فعّالة تعزّز تطوير الصناعات المسؤولة بيئياً.

٤٢ - وأضاف يقول إن حكومته تؤمن بأنه يمكن لليونيدو القيام بدور قيم في وضع حلول لتلك المشاكل، بخبرتها ودرايتها الفريدتين. وينبغي ألا تنطوي التنمية الصناعية على

استخدام الطاقة في الصناعة، أوضحت فيه تفرّد هذا المجال بالنسبة لأنشطة اليونيدو استناداً إلى خبرتها الطويلة فيه. وقد أظهرت المنظمة أن كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة يمكن أن تؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج بنسبة تصل إلى ١٥ في المائة.

٣٧ - واستمر قائلاً إن اليونيدو وضعت أيضاً أساساً قوياً لتقديم المشورة بشأن الأعمال التجارية الزراعية والتصنيع المنخفض الانبعاثات. وأفاد بأن جمهورية كوريا واليابان وعدداً من بلدان الاتحاد الأوروبي تنظر إلى هذا المجال لما فيه من فائدة لاقتصاداتها. غير أنه للمرة الأولى، توجه اليونيدو رسالة إلى الدول الغنية وهذا له مدلول كبير. فعلى مدى عقود، كان يُنظر إليها على أنها وكالة صغيرة تساعد البلدان الفقيرة وأن بعض الجهات المانحة كانت تضعها على مستوى يقارب مستوى المنظمات غير الحكومية. وفي تطور أخير، دعا الاتحاد الأوروبي اليونيدو للانضمام إلى منبره المعني بكفاءة استخدام الموارد.

٣٨ - وأشاد بقوة وضع المنظمة المالي، مما يزيد من ثقته عما كانت عليه في عام ٢٠٠٥ عندما جرى الحديث عن دمج اليونيدو مع وكالة أخرى. ولقد اتضحت قيمة المنظمة: فحتى الدول الغنية تحاول تهيئة فرص عمل عن طريق الصناعة بعد اقتناعها بأن قطاع الخدمات وحده غير كاف. وأضاف أنه سيزور تونس قريباً مع رئيس الاتحاد الأوروبي لحضور مؤتمر نظمته معاً بشأن تشغيل الشباب. وهناك حاجة إلى توفير ٢٠٠ مليون وظيفة في الأمد القصير و ٦٠٠ مليون وظيفة خلال العشر سنوات أو الاثني عشرة سنة القادمة. واليونيدو في وضع يسمح لها تماماً بتقديم المساعدة في هذا الاتجاه.

٣٩ - وأردف يقول إنه ما انفك يُلح على المنظمة، منذ عام ٢٠٠٥، أن تعقد مؤتمرها العام خارج فيينا كل أربعة أعوام. فحتى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ينظم كل عامين مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

اللاتينية وقطاعات الأعمال الحرة هناك. ومن شأن البرامج التقنية التي أُنْفِقَ عليها في كوستاريكا في عام ٢٠١١، ومؤخراً في إكوادور، أن تصبح بالتأكيد الأساس لمزيد من التعاون التقني في المنطقة.

٤٥ - وأردف يقول إنَّ الأهداف التي وصفها لا يمكن تحقيقها دون مشاركة فعَّالة من الحكومات الوطنية. ولهذا تؤكد حكومته التزامها بمهمة اليونيدو. وقد دعمت كوستاريكا أثناء رئاستها لمجموعة الـ٧٧ والصين في تسعينات القرن الماضي استمرار وجود اليونيدو خلال واحدة من أكبر الأزمات التي واجهتها. وبفضل الدعم القوي في كثير من البلدان النامية والبلدان المتقدمة، استمر تعزيز التنمية الصناعية. فالمنظمة ملك لأعضائها، وعليهم ضمان زيادة كفاءتها وتحقيقها للفوائد المرجوة. والالتزام الواضح والحاسم بالتنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية لن يفيد بلدانا من قبيل كوستاريكا فحسب، وإنما أيضا المنظومة الدولية ككل.

٤٦ - ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تأييد المقترحات التي تُفقد الجميع وتدعم اليونيدو في السياق الدولي. وفي هذا الصدد، دعا الدول الأعضاء إلى مواصلة المناقشات في كوستاريكا في المؤتمر الرفيع المستوى للدول المتوسطة الدخل الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في سان خوسيه. وهذا المؤتمر سيُنظَّم بمشاركة اليونيدو وسيشكل فرصة ممتازة لتأكيد أهمية النمو والرخاء الشاملين، والاستدامة البيئية والصناعة الخضراء، إضافة إلى التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية المستدامة.

٤٧ - السيدة سيون (وزيرة الصناعة والإنتاجية في إكوادور ورئيس دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة): قالت إنَّ بلدها يمر بمرحلة تحول اقتصادي واجتماعي تؤدي إلى تنمية عادلة ومنصفة. ويتعين على جميع الدول الأعضاء بناء اقتصاد مستدام يعزّز الاستخدام المسؤول للموارد، ويضمن استدامة كوكب الأرض ويكفل الرفاه لشعوبها.

تصنيع السلع أو الخدمات فحسب. فقد برعت اليونيدو في عدة اتجاهات تتعلق بتوليد المعارف ونقلها، من قبيل التوحيد القياسي للإجراءات وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتنفيذ الاتفاقات الدولية والصناعة الخضراء. كما يمكن لليونيدو أن تُسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث إنَّ جزءاً لا يتجزأ من خبرتها يرتبط بصورة وثيقة بالاتفاقات التي أبرمت في ريو+٢٠.

٤٣ - وأعرب عن ثقة حكومته من أنَّ المنظمة سوف تستمر في تقوية تعاونها مع أمريكا اللاتينية والكاريبي. فهذه المنطقة تتمتع بقدرات هائلة يأمل في أن تستغلها اليونيدو للمساعدة في عملية التنمية في بلدان المنطقة، وتكرار تجاربها في أماكن أخرى من العالم. ولاحظ أنَّ أمريكا اللاتينية تواجه تحديات إنمائية كبيرة في الأجل الطويل. فانخفاض الطلب الأجنبي بسبب الأزمة المالية الدولية يهدّد الاقتصادات التي تعتمد بشكل زائد على تصدير الموارد الطبيعية. ومن المهم بالتالي التوجه نحو نماذج إنتاجية أكفأ ذات قيمة مضافة أعلى ومحتوى معرفي أكبر.

٤٤ - وتابع قائلاً إنَّ من الضروري التشجيع على تأسيس عدد كبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مما يقوي الهيكل الإنتاجي لبلدان أمريكا اللاتينية بغية زيادة عدد الوظائف وتدويل اقتصاداتها وإضفاء الصبغة الديمقراطية على منافع التجارة الدولية. وأعرب عن أمله في إمكانية تعزيز العمليات الابتكارية في مجال الإنتاج باستخدام أحدث التكنولوجيات التي تسهم في إنتاج سلع وخدمات عالية الجودة. وحثَّ اليونيدو بالتالي على الاستمرار في دعمها للبرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، خاصة بنك المعارف الصناعية الذي ثبت أنه أحد أكثر الأدوات فعالية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يأمل في أن يسفر عن مشاريع واسعة النطاق تحقق منافع كبيرة للناس في أمريكا

قيمة مضافة، على أن تكون القيمة ذات فائدة للناس والبيئة. وأفادت بأن أحد أهداف الحكومة يتمثل في الانتقال إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ٩٥ في المائة بحلول ٢٠١٦. وأفادت بأن محطات للطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح تُبنى باستثمارات تبلغ ٥,٣ بلايين دولار ، وهي ستولد قرابة ٣ آلاف ميغاواط.

٥١- وأشارت إلى مثال آخر للمبادرات الخضراء التي بدأها الحكومة وهو برامج شركاء الغابات الذي يقدم حافزاً اقتصادياً للأفراد أو الجماعات للحفاظ على ٦٦ في المائة من الغابات غير الحمية، وخفض معدل إزالة الغابات بمقدار ٥٠ في المائة، وتعزيز بيع شهادات إثبات خفض الانبعاثات الناجمة عن غازات الاحتباس الحراري. وقد وفّرت الحماية لأكثر من ٨٠٠ ألف هكتار من الغطاء النباتي حتى الآن.

٥٢- وأضافت أنه لتشجيع الإدارة السليمة للمخلفات وتشجيع صناعة التدوير، استحدثت الحكومة ضريبة قابلة للاسترداد على الزجاجات البلاستيكية مما أدى إلى تجميع أكثر من ٤٣٠ مليون زجاجة خلال أقل من عام واحد.

٥٣- وتابعت قائلة إنَّ الأخذ بمؤشرات النمو الأخضر قد بدأ أيضاً في إكوادور وستة من بلدان المنطقة بغية تحديد إجمالي ناتج محلي أخضر باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الحسابات الوطنية. ومن المشجع رؤية المشاركة الواسعة في الحوار المفتوح والشفاف الذي يحد دول أمريكا اللاتينية والكاربي على التوجه نحو الصناعة المستدامة. وأفادت بأنَّ اليونيدو ومديرها العام شجّعاً على ترك الماضي ودمج القيم والمبادئ في شكل جديد من التنمية الصناعية. وأعربت عن تقدير حكومة بلدها الكبير لتركيز المنظمة على الصناعة الخضراء وإصرارها على أن يصاحب النمو في الإنتاجية فوائد تعود على الناس وعلى سلامة كوكب الأرض. وقالت إنَّ تعيين الأمين العام للأمم المتحدة المدير العام لليونيدو في منصبه

٤٨- وأضافت تقول إنَّ موقف بلدها فيما يتعلق بالبرنامج الذي حدده المجلس سيتضح في البيان الذي سيلقيه ممثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي. وأفادت بأنَّ إكوادور تقرُّ الجهود المبذولة في تنظيم أنشطة جانبية لمناقشة التنمية الصناعية المستدامة ومنبر الصناعة الخضراء. فمن شأن هذه المناقشات أن تسهم دون شك في تبادل وجهات النظر والممارسات الجيدة، مما يساعد على تعزيز المشاريع التي تدعم الأنشطة الصناعية المستدامة.

٤٩- واسترسلت تقول إنَّ عمل المنظمة للحد من الفقر عن طريق التنمية الصناعية المستدامة أدى إلى عقد الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المشترك بين اليونيدو وأمريكا اللاتينية والكاربي في كيتو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في إطار أسبوع كفاءة استخدام الموارد في إكوادور. وخلال الاجتماع اتفق على مقترح استراتيجي تُضمّن اقتراحات بشأن تعزيز كفاءة استخدام الموارد، ونقل تكنولوجيات الإنتاج الأنظف واعتماد استراتيجيات النمو الأخضر لتعزيز التنمية المستدامة وتشجيع البلدان على وضع مؤشرات للنمو الأخضر وتقوية التعاون الإقليمي والدولي في تنفيذ المبادرات الخضراء. وقد كان لمشاركة فريق اليونيدو، وبصفة خاصة رئيس البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاربي، أثر كبير في نجاح الاجتماع.

٥٠- ومضت تقول إنَّ الالتزام الذي أبدي في الاجتماع يشير إلى أنَّ ثورة الصناعة الخضراء بدأت تتشكل بالفعل في المنطقة. وأعربت عن اقتناعها بأنَّ المنطقة لديها الإمكانيات التي تؤهلها للمساهمة بمبادرات وإجراءات قابلة للتطبيق على المستوى العالمي. ولدى حكومة الإكوادور رؤية حول التنمية المتكاملة تجمع كل الجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفاعلة. وتحقيقاً لهذه الغاية فإنها تدعم ثورة صناعة خضراء، وتبتعد عن النموذج الاقتصادي القديم المتمثل في الصناعة الاستخراجية والتصدير، وتوجه نحو نموذج للتنمية الصناعية المستدامة يدعم الإنتاج مع

حققت الاستثمارات الخاصة ٨,٧ بلايين دولار، في حين قُدِّرت قيمتها في عام ٢٠١٢ بمبلغ ٤٢,٥ بليون دولار؛ وهي لا تزال آخذة في الارتفاع. ووضعت السياسات المؤاتية للاستثمار بيرو في المرتبة الثانية على مستوى أمريكا اللاتينية في تقرير "ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٢". ويضع تقرير "العالم في عام ٢٠٥٠" الصادر عن مصرف آتش اس بي سي بيرو ضمن أفضل ٣٠ اقتصاداً على مستوى العالم. وتضع الحكومة أيضاً ضمن سياساتها تعزيز التكامل مع مناطق أخرى من العالم، من قبيل البلدان العربية وأفريقيا. فعلى سبيل المثال، عُقدت القمة الثالثة لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية في ليما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وكانت تجربة إيجابية للغاية.

٥٦- ومضت تقول إن بيرو حققت تقدماً كبيراً في مجال الحد من الفقر، وإن كان الطريق ما زال طويلاً. فقد انخفض معدل الفقر من ٥٤,٨ في المائة في ٢٠٠١ إلى ٢٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وقد تحقق هذا التقدم بفضل النمو الاقتصادي للبلد خلال تلك الفترة والسياسة العامة القائمة على مساعدة قطاعات السكان الأشد حرماناً. وبالرغم من هذه الإنجازات، فإنَّ عدداً كبيراً من سكان بيرو ما زال يفترق إلى ضروريات الحياة. ولهذا فإنَّ الحكومة التي تفتخر بكونها عضواً فيها قبلت التحدي الذي وضعته لنفسها والمتمثل في السعي لتحقيق النمو المستدام. والحكومة على يقين تام من أنَّ الخطوة التالية لبيرو باتجاه التنمية لا بد وأن تكون من خلال التصنيع الذي يمكنه إيجاد أعمال تجارية تنافسية وفرص عمل جيدة. وهذه هي آمال جميع البلدان الناشئة، وهي ليست بالمهمة اليسيرة. ولكن بيرو تُدرك أنه يمكن لليونيدو، بدعم من الدول الأعضاء، أن تكون حليفاً هاماً.

٥٧- وأعقبت قائلة إنَّ ٥٩ في المائة من الصناعات التحويلية تتركز في الوقت الحالي في ليما، ولكن هناك مناطق أخرى تمتلك إمكانيات كبيرة للصناعات الزراعية؛ فقد أصبحت

الجديد يؤكد مدى التزام السيد يومكيلا بالتنمية المتكاملة. وقد حفَّز التزامه الدول الأعضاء على العمل بتصميم، بالرغم من جدول الأعمال الزاخر لمجلس التنمية الصناعية، وأعربت عن ثقتها بأنَّ جهودها ستكلل بالنجاح وتُسفر عن تقرير جيد لعرضه على دورة المؤتمر العام التالية.

٥٤- السيدة تريفيديو (وزيرة الإنتاج في بيرو): أكدت على قول المدير العام بأنَّ بيرو حريصة على استضافة المؤتمر العام القادم في ليما عام ٢٠١٣. وأفادت بأنَّ بيرو هي من أكثر الاقتصادات الناشئة دينامية خلال السنوات القليلة الماضية؛ فقد نما اقتصادها بشكل سريع خلال العقد الأخير مما ضاعف الناتج المحلي الإجمالي حوالي أربع مرات ليرتفع من ٥٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩٨ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وخلال الفترة نفسها، شهد دخل الفرد ارتفاعاً من ٢٠٥٤ دولاراً إلى ٦٥٠٠ دولار. وتشير توقعات العاملين القادمين إلى حفاظ بيرو على زيادة النمو الإقليمي في أمريكا اللاتينية بتحقيق متوسط نمو قدره ٦ في المائة سنوياً. وبرغم كونها اقتصاداً صغيراً، إلا أنَّ لديها إمكانيات كبيرة للمنافسة في الأسواق العالمية. وتسعى بيرو إلى التكامل بشكل أوثق مع جيرانها ومع أيِّ بلد يمكن أن ترم معه اتفاقات لتبادل المنافع. ويبرهن ١٦ اتفاقاً تجارياً ثنائياً دخل بالفعل حيز النفاذ، وأربعة اتفاقات ستدخل حيز النفاذ قريباً وخمسة في طور الإعداد، على انفتاح بيرو على العالم. وقد مكَّنت هذه الاتفاقات بيرو من إيجاد وتوطيد أسواق لمنتجاتها التي زادت قدرتها على التنافس. وتهدف الحكومة إلى إيجاد مزيد من فرص العمل الجيدة وضمان توزيع الثروة بصورة أعدل. وقد صدَّرت بيرو خلال عام ٢٠١٢ سلعاً تجاوزت قيمتها ٤٤ بليون دولار إلى الاقتصادات الكبرى في العالم، وهي سوق محتملة قوامها ٤ بلايين نسمة.

٥٥- وأضافت تقول إنَّ الاستثمارات الخاصة، سواء المحلية أو الأجنبية، ارتفعت أيضاً إلى معدلات جديدة. ففي عام ٢٠٠٠

٥٩- وأضافت قائلة إنَّ من المقترح عقد المؤتمر العام في فندق ومركز مؤتمرات ويستين في ليما، وهو مبنى حديث يقع في الحي المالي من ليما وتتوفر فيه كل الشروط اللازمة لعقد المؤتمر، ويسهل الوصول إليه عبر الطرق الرئيسية للبلد ويبعد ١٥ كم فقط عن مطار ليما. وأكد فريق اليونيدو الذي زار ليما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أنَّ الفندق يمكنه بسهولة استيعاب الاجتماعات العامة التي تضم قرابة ٧٠٠ من أعضاء الوفود، إضافة إلى الأجهزة الفرعية للمؤتمر وجلسات المائدة المستديرة واجتماعات الأفرقة الإقليمية. وهو يستوعب أيضا الأحداث الجانبية. ويوفر الفندق خدمة الترجمة الشفوية، وخدمة مستمرة على مدار ٢٤ ساعة في مركز الأعمال، وإمكانية الدخول إلى شبكة الإنترنت في جميع قاعات الاجتماعات والأماكن العامة والغرف، ويضم الفندق مطعمين وكافتيريا. وتؤجر الغرف بمختلف الأسعار لجميع وفود اليونيدو.

٦٠- وواصلت كلامها قائلة إنَّ بيرو واحدة من ٥١ دولة أسست الأمم المتحدة، وظلت عضوا نشيطا حيث شاركت في وضع السياسات وأسهمت في بعثات حفظ السلام. وكان أحد مواطنيها وهو خافيير بيريز دي كويار الأمين العام الخامس للمنظمة. كما أنَّ استضافة بيرو للمؤتمر العام في عام ٢٠١٣ ليست هي الأولى، حيث سبق لها أن استضافت المؤتمر العام الثاني لليونيدو في عام ١٩٧٥ الذي اقترح فيه تأسيس اليونيدو باعتبارها وكالة متخصصة لتقديم مساعدة أكثر فعالية للدول الأعضاء. وقد شهد هذا المؤتمر أيضا إصدار إعلان وخطة عمل ليما بشأن الإنماء والتعاون في الميدان الصناعي، الذي حددت فيه اليونيدو لنفسها هدفا يتمثل في جعل ٢٥ في المائة من الإنتاج الصناعي يأتي من البلدان النامية بحلول عام ٢٠٠٠.

٦١- وأعربت عن حرص حكومتها على تأسيس برامج تعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكنها من خلالها تبادل الخبرات مع البلدان الأخرى وإقامة مشاريع ذات منفعة متبادلة. وسوف يتيح

منتجات من قبيل الملونات الطبيعية والأسماك تُصنَّع بالفعل. وتمتلك بيرو قاعدة اقتصادية صلبة يمكن أن تبني عليها صناعات أكثر تطوراً مع قيمة مضافة أكبر. وبالتالي وضعت وزارة الإنتاج خطة للتنمية الصناعية، بالاشتراك مع القطاع الخاص وبدعم من اليونيدو. ومن هذا المنطلق عقدت بيرو العزم الراسخ على استضافة الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام المزمع عقدها في عام ٢٠١٣، والامتثال لجميع المتطلبات اللازمة لنجاح هذه المهمة. وقد حضر فريق من اليونيدو لتقييم النواحي المتعلقة باللوجستيات والأمن وبالبنية التحتية للعرض الذي قدمته بيرو. وأشارت بوجه خاص إلى أنَّ بيرو ستمثل تماماً للمادة ٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام بشأن تمويل النفقات الإضافية المتعلقة بدورات المؤتمر العام المنعقدة خارج فيينا. وقد أضيفت اعتمادات إلى ميزانية عام ٢٠١٣ لاستضافة المؤتمر العام.

٥٨- وأردفت تقول إنَّ لبيرو خبرة كبيرة في تنظيم الأحداث الدولية الرئيسية واستضافتها، حيث سبق أن استضافت الاجتماع السنوي لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٠٤ الذي حضره أكثر من ٦ آلاف شخص؛ ومنتدى رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٨ الذي حضره أكثر من عشرة آلاف شخص؛ ومؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨؛ والندوة الذهبية الدولية العاشرة والمنتدى الفضي الثاني وحضرهما أكثر من ٣٠٠ ١ مشارك في عام ٢٠١٢؛ ومؤتمر القمة الثالث لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية الذي عُقد في ليما خلال الشهر الماضي. ومن المتوقع أن تستضيف بيرو أيضا المنتدى الاقتصادي العالمي السنوي لأمريكا اللاتينية لعام ٢٠١٣ والاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٥ والذي من المتوقع أن يحضره أكثر من ١٠ آلاف شخص.

في هذه العملية. وتمثل الولاية الرئيسية لليونيدو في دعم التنمية الصناعية وتعزيزها في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. فالتنمية الصناعية تأتي في صلب معادلة التنمية، ويجب أن تجري بطريقة مستدامة لضمان النمو الاقتصادي والنهضة الاجتماعية في الأمد الطويل.

٦٦- وتابع قائلاً إن بولندا تدعم أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، مما يسهم في تعظيم دور المنظمة وأهميتها وكفاءتها في تلبية الاحتياجات الحقيقية لأعضائها. ولا تزال بولندا تشارك بنشاط في رصد برنامج التغيير والتجديد في المنظمة وتطلع إلى تنفيذه، حيث سيؤثر دون شك على جودة تفاعل المنظمة مع المستفيدين منها. وقد استندت المنجزات الرائعة التي حققتها اليونيدو، خاصة خلال العقد الأخير، إلى رؤية جريئة حددت بوضوح ثلاثة مجالات استراتيجية للأنشطة. وتقترب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٥ من المرحلة التي يجب فيها تقييم ما تم إنجازه، وما يتبقى إنجازه، وما يجب إنجازه في المستقبل. وينبغي للدول الأعضاء التفكير في مستقبل اليونيدو وصياغة رؤية جديدة للمنظمة. وهذه مهمة صعبة، خاصة في السياق الحالي المشوب بعدم اليقين والتقلب، ولكنها أيضاً فرصة للدول الأعضاء للتوصل إلى فهم مشترك لدور اليونيدو باعتبارها وكالة متخصصة. وينبغي أن يستند هذا الفهم المشترك بقوة إلى تولي البلدان زمام الأمور والمواءمة والمساءلة المتبادلة.

٦٧- وأردف يقول إن لدى اليونيدو ولاية واضحة وفريدة في إطار مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة، وهذا ما يعني وجود مزايا نسبية تحظى باعتراف جيد ويجب البناء عليها، ومع ذلك فإن التحدي الهائل المتمثل في التنمية يُحتم تعزيز التعاون مع سائر الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وأفاد بأن اليونيدو تسهم إسهاماً واضحاً وقيماً، سواء على مستوى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أو في الالتزام بمبادرة الأهداف

عقد المؤتمر العام في ليما فرصة جيدة للبلدان الأخرى لرؤية دينامية التنمية في ليما عن كتب واستبانة فرص القيام بأنشطة مشتركة. ولليونيدو دور هام في مساعدة البلدان من قبيل بيرو في طريقها نحو تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة. والمنظمة في طور التغير لتمكّن من تناول مختلف الحقائق في الدول الأعضاء فيها. وتحتاج البلدان التي حققت قدراً من التنمية الصناعية مزيداً من المساعدة لتنفيذ سياساتها الصناعية.

٦٢- وهنأت حكومة إكوادور على تنظيمها الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المشترك بين اليونيدو وأمريكا اللاتينية والكاريبي الذي نوقشت خلاله السياسات الصناعية لتحقيق النمو استناداً إلى الإدارة الكفؤة للموارد. وأعربت عن ثقتها بأن يسرّ المقترح المقدم من الخبراء اعتماد السياسات العامة بشأن الاستخدام الكفؤ للموارد والتكنولوجيات النظيفة ويعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٣- وفيما يتعلق بتعيين المدير العام الجديد، أثنت على السيد يومكيلا الذي جعل اليونيدو واحدة من الوكالات المتخصصة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة. وأضافت أنه يحظى بتقدير كبير في بيرو حيث عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ اجتماعاً مع الرئيس أومالا الذي أكد مجدداً رغبة بلاده في استضافة دورة المؤتمر العام التالية. وأعربت عن ثنيتها ببلاده له بالنجاح في أنشطته المقبلة.

٦٤- السيد كوروليتس (وزير البيئة في بولندا): أثنى على السيد يومكيلا لعمله المتميز في رئاسة اليونيدو التي أصبحت بقيادته واحدة من أفضل الوكالات وأكثرها تميزاً في منظومة الأمم المتحدة.

٦٥- وأشار إلى أن بولندا مرت خلال العقد الماضي بتحول إيجابي مثير للإعجاب من بلد يحصل على المعونة إلى مساهم صاف في برامج المعونة الدولية. وقد كان للصناعة دور أساسي

وأضاف أنه ينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي بشكل عام وتأسيس شراكات جديدة في مجالات الطاقة وتغيّر المناخ وحماية البيئة. وأكد ضرورة السعي في الأمد الطويل لإيجاد حلول مناسبة وفعالة.

٧٢- وأشار إلى أن السودان اعتمد، في إطار استراتيجيته الإنمائية لربع القرن، استراتيجية للتنمية الصناعية تركز على المجالات التي يتمتع فيها بمزايا تنافسية. فهو يمتلك قدرات كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات. وقال إن بلده يركّز على التنمية الصناعية الزراعية وقد حقّق بالفعل تقدماً كبيراً في إنتاج الألبان ومشتقاتها والأغذية والجلود والإسمنت ومواد البناء، وفي تحسين صناعات الكيماويات والمنسوجات والتجميع الصناعي، وإنتاج الطاقة الأحيائية والطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة. وأضاف أن السودان يواصل جهوده لتعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة والسليمة بيئياً.

٧٣- وأردف يقول إن السودان شهد طفرة جديدة في التنمية الصناعية خلال السنوات الماضية. حيث أدخلت التكنولوجيات الحديثة؛ وزاد الإنتاج الصناعي بمقدار ٩,٥ في المائة خلال العام الماضي، وأصبح للصناعات التجهيزية دور أهم في الناتج القومي الإجمالي للبلد. وقد دعت التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها السودان مؤخراً إلى تنويع مواردها الإنتاجية، وبخاصة في القطاع الصناعي، وبذل الجهد لتوسيع نطاق مصادر الدخل المتنوعة واستخدام المصادر المحلية بشكل أكثر فعالية بغية بناء اقتصاد أخضر يستند إلى الطاقة المتجددة ونهج اقتصادي متوازن يهدف إلى تحقيق الاستدامة الكاملة.

٧٤- وتابع قائلاً إن كثيراً من برامج اليونيدو نُفذ في السودان وشمل قطاعات متعددة من الاقتصاد. وقد كانت له قيمة كبيرة في التنمية، ويجري التخطيط لتمديد الكثير من المشاريع الأخيرة وجعلها دائمة، من قبيل بناء القدرات وتعزيز الوثام الاجتماعي وتسوية النزاعات وتأهيل النساء والأطفال وتدريبهم والتحسين

الإنمائية للألفية أو التعاون لضمان فعالية المعونة. وفي الوقت نفسه، يجب تقديم مزيد من الدعم للجهود الرامية لتيسير النقل الكفؤ للمعرفة والتكنولوجيا والممارسات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء، وبصفة خاصة من خلال التعاون فيما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي ألا تدخّر اليونيدو جهداً في صياغة نُهج تعاونية جديدة واستكشاف طرائق مبتكرة للتعاون تفيد جميع البلدان، وبخاصة أقل البلدان نمواً. ولبولندا قصة إيجابية ترويحها. فاليوم تسهم الصناعة بنسبة ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولهذا ظلت بولندا طوال الأزمة الاقتصادية الأوروبية على مسار ثابت نحو النمو.

٦٨- السيد عثمان (وزير الصناعة في السودان): أعرب عن تقديره للسيد يومكيلا للأسلوب المبتكر الذي استخدمه في الإدارة والذي عزز بشكل كبير من دور اليونيدو في تشجيع التنمية المستدامة في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً.

٦٩- وقال إن السودان يتفق مع ما ذكره المدير العام في كلمته الافتتاحية. وقد اطمأن السودان إلى أن لليونيدو استراتيجية واضحة ومدروسة، ولكن يتعيّن عليها الاستمرار على الطريق نفسه لمضاعفة جهودها وتوسيع نطاق مسؤولياتها للعمل نحو تحقيق مستقبل أفضل لكي تتمكن البلدان من مواصلة تنفيذ برامجها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

٧٠- ومضى يقول إنه يتطلع إلى تعاون وثيق ومثمر بين الأمانة والدول الأعضاء لاختيار مدير عام جديد ومن أجل الحفاظ على المستوى نفسه من الحماسة والكفاءة في عمل المنظمة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة من خلال تعزيز الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

٧١- وأعرب عن تمنياته بالاستمرار في الاحتفاظ بمبادرة الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ على قائمة الأولويات، مع مشاركة فعالة من جميع الأطراف المعنية.

يسرّ وضع سياسات صناعية فعّالة، ونقل التكنولوجيات الحديثة وتعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع الزراعي.

٧٨- وأضاف قائلاً إنّ بالإمكان رؤية الدليل على تقدير الاتحاد الروسي لدور اليونيدو في تبرعاته السنوية لصندوق التنمية الدولية الذي نُفّذت من خلاله سلسلة من المشاريع الهامة والواعدة في مجالات التعاون التكنولوجي والإيكولوجيا الصناعية وبناء القدرات التجارية والصناعة الغذائية.

٧٩- وأردف يقول إنّ المنظمة حققت خلال السنوات الأخيرة نتائج رائعة. فقد زاد حجم المساعدة التقنية والموارد والتكنولوجيا المقدمة لمساعدة الدول الأعضاء زيادة كبيرة. كما أسهمت الجهود المثابرة التي بذلها المدير العام والمديرون الإداريون لليونيدو بدور كبير في تحقيق هذه النتائج.

٨٠- وتابع قائلاً إنّ هناك، في الوقت نفسه، تساؤلاً يظل قائماً بشأن دور اليونيدو بين المنظمات الدولية المشاركة في تعزيز التنمية، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. ففي ظل الظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي يشهدها العالم، يجب أن تسعى اليونيدو لإيجاد أفضل السبل لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. ويجب توجيه الاهتمام نحو الشفافية، والحد من بيروقراطية العمليات الإدارية ورفع تقارير منتظمة إلى الجهات المانحة والمتلقيّة.

٨١- وأعرب عن التزام الاتحاد الروسي، بوصفه إحدى الدول الأعضاء في اليونيدو، بالاستمرار في دعم المنظمة ومساعدة قيادتها على زيادة علاقاتها. وأشار إلى أنّ توصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، ينبغي أن يكون لها دور كبير في هذا المجال.

٨٢- وأضاف قائلاً إنه سيكون على الأمانة، خلال المناقشات التي ستجري قريباً للميزانية العادية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، تقديم

الكمي والنوعي للتعليم والتدريب في المجال المهني، والمشروعات الوطنية التي تركز على الموارد البشرية المحلية. وقد شاركت اليونيدو بصفة خاصة في أربعة قطاعات رئيسية، هي: الجلود، والمجمع الصناعي الزراعي، وإنتاج الأغذية، وصناعة الآلات الزراعية. وقد تأسست لجنة تنسيق مشتركة بين اليونيدو والسودان لتقييم خبرات الغير في هذه القطاعات وتشجيعها.

٧٥- وأشار إلى اتفاقات وقّعت خلال زيارة السيد يومكيلا إلى السودان في أيار/مايو ٢٠١٢ بهدف تعزيز قطاع الطاقة، مع التركيز على الطاقة الشمسية والإيثانول والوقود الأحفائي. وأضاف أنّ مؤتمرًا دوليًا سيُعقد في السودان في عام ٢٠١٣ لتعزيز الاستثمار وجذب مزيد من رأس المال للتنمية الصناعية. وأعرب باسم السودان عن امتنانه للجهات المانحة الدولية والثنائية التي دعمت المشروعات التي نُفّذت في إطار برنامج التعاون التقني، كما أعرب عن أمله في استمرار هذا التعاون وتوسيعه. وقال إنّ اليونيدو تولّت دوراً رئيسياً في حشد الموارد وتشجيع المانحين الحاليين والمحتملين على دعم المشروعات التي تركز على القدرات الإنتاجية وتنويع الموارد وتشجيع التدريب المهني للنساء والأطفال.

٧٦- واختتم قائلاً إنّ السودان سيستمر في العمل بصورة وثيقة مع اليونيدو لدعم جميع المشروعات القائمة، وإنه يتطلع إلى تلقي الدعم المتواصل من البلدان والمنظمات المانحة. وهو سوف يعمل دون كلل على الإعداد لمؤتمر رائع في عام ٢٠١٣، كما أعرب أيضاً عن امتنان السودان لليونيدو لما قدّمته له من دعم.

٧٧- السيد غاتيلوف (نائب وزير الخارجية في الاتحاد الروسي): قال إنّ الاتحاد الروسي دأب على دعم أنشطة اليونيدو وساعد على تعزيز موقفها على الساحة الدولية. وأفاد بأنّ الاتحاد الروسي يعلّق أهمية كبرى على اليونيدو بوصفها الوكالة المتخصصة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتعاون في مجال التنمية الصناعية، وعلى موقع المنظمة باعتبارها محفلاً عالمياً

تنظيم الأعمال

٨٤- الرئيس: اقترح أن يقرر المجلس مرة أخرى تعليق العمل بالمادة ٣٢ من النظام الداخلي المتعلقة بالنصاب القانوني، شريطة ألا تُتخذ في الجلسات المعنية أية قرارات موضوعية. وقال إن المادة ٨٠ من النظام الداخلي تنص على توجيه إشعار باقتراح التعليق قبل ٢٤ ساعة من مواعده، وأنه يمكن صرف النظر عن ذلك الشرط إذا لم يعترض على ذلك ممثل إحدى الدول الأعضاء في المجلس. وأضاف أنه إذا لم يسمع أي اعتراض فسوف يفترض أن المجلس يود تعليق العمل بالمادة ٣٢.

٨٥- وقد أُنقِصَ على ذلك.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

مقترحات تراعي خروج عدة دول من اليونيدو، وأيضا الحاجة إلى تعظيم استخدام الموارد الداخلية للمنظمة. ويأمل الاتحاد الروسي في رؤية وفورات كبيرة نتيجة لبرنامج التغيير والتجديد في المنظمة، بالإضافة إلى نظام الكتروني لتخطيط الموارد.

٨٣- واختتم قائلا إن من المهم ضمان انتقال قيادة اليونيدو بسلاسة ودون مشاكل. وينبغي ألا تترك المنظمة دون ولاية سياسية مناسبة من الدول الأعضاء خلال الفترة الانتقالية الصعبة. وفي ظل هذه الظروف، تكون الفترة الأمثل لانتقال السلطة خلال دورة استثنائية للمؤتمر العام لليونيدو تنعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي هذا الإطار توافق الدول الأعضاء على تعيين المدير العام الجديد الذي سيواصل العمل على تعزيز فعالية المنظمة.